



المرفوعات في كتاب الوقف والابتداء لابن الغزّال (ت ٥١٦هـ) - دراسة
نحوية دلالية

أ.د. عباس حميد سلطان
الباحث صائب نديم هادي
الجامعة العراقية / كلية الآداب



The Study of AL-Marfooa't in the Book of Waqf and AL-Ibtida' by Ibn Al-Ghazal - A Semantic-Grammatical Study

Prof. Abbas Hamid Sultan (Ph.D)

Abbashamed279@gmail.com

Researcher Saeb Nadim Hadi

saybndymhady@gmail.com

College of Arts / AL-Iraqia University



المستخلص

الوقف والابتداء من العلوم التي تجب مراعاتها على كل مسلم؛ لما لها من أثر فاعل في توجيه الآيات القرآنية، وتحديد معانيها، ولما لم يكن لقارئ بد من الوقف في أثناء القراءة؛ إما للراحة أو لأخذ النفس أو لبيان معنى بعينه، تعين عليه أن يدرك المواضع التي ينبغي له الوقوف عليها من غير إخلال بالمعنى أو الوقوع في المحذور؛ لذلك كان الهدف الرئيس من هذا البحث بيان المواضع التي يوقف عندها، ومعرفة التوجيهات النحوية الناتجة عن كل وقف، والإفصاح على المعاني التي تؤذيها.

الكلمات المفتاحية: الوقف, الابتداء, الآيات القرآنية

Abstract

Waqf and initiation are sciences that must be observed by every Muslim. Because it has an effective effect in directing the Qur'anic ayas and determining their meanings, and since the reader does not have to stop while reading; Either to rest, to take a breath, or to clarify a specific meaning, he has to realize the places he should pause without violating the meaning or falling into the forbidden; Therefore, the main objective of this research was to clarify the places in which it stops, and to know the grammatical directions resulting from each waqf, and to clarify the meanings that it gives.

Keywords: *Wafq, Ibtida' and Qur'anic ayas*

التمهيد

الوقف والابتداء: "هو فنٌّ جليلٌ وبه يُعرَفُ كيفَ أداءَ القرآن، ويترتّبُ على ذلك فوائدٌ كثيرةٌ واستنباطاتٌ غزيرةٌ، وبه تتبيّنُ معاني الآياتِ ويُؤمنُ الاحترارُ عن الوقوعِ في المشكلاتِ"^(١). والأدلةُ على وجوبِ مراعاته كثيرةٌ وقد دلَّ عليها القرآنُ الكريمُ والسنةُ الشريفةُ وإجماعُ العلماءِ، فضلاً عن عنايةِ رسولنا الكريمِ (صلّى الله عليه وسلّم) والصحابَةِ الكرامِ (رضي الله عنهم) والتابعينِ عنايةً بالغةً به. ويرجعُ سببُ اختيارِ كتابِ الوقفِ والابتداءِ لابنِ الغزّالِ ميداناً للدراسةِ؛ إنّ الكتابَ لم ينلِ الحظَّ الكافيَ من البحثِ والدراسةِ، فضلاً عن أهميّتهِ في هذا العلمِ وعصرِ تأليفه القريبِ من العلماءِ الأوائلِ الذين صنّفوا أمّاتِ الكُتُبِ في علمِ الوقفِ والابتداءِ.

المبتدأ والخبر

المبتدأ

المبتدأ لغةً: ذَكَرَ ابْنُ فَارِسٍ (ت ٣٩٥هـ)، أَنَّ الْبَاءَ وَالذَّالَ وَالْهَمْزَةَ مِنْ افْتِتَاحِ الشَّيْءِ، وَيُقَالُ: بَدَأْتُ بِالْأَمْرِ وَابْتَدَأْتُ مِنَ الْإِبْتِدَاءِ، وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُبْدِئُ وَالْبَادِئُ^(٢)، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾^(٣).

المبتدأ اصطلاحاً: "كلُّ اسمٍ ابتدأته وجردته من العواملِ اللفظيّةِ للإخبارِ عنه"^(٤). وعرفه الشريفُ الجرجاني بقوله: "الاسمُ المجردُ عن العواملِ اللفظيّةِ مسنداً إليه، أو الصفةُ الواقعةُ بعدَ ألفِ الاستفهامِ، أو حرفِ النفي رافعةً لظاهرٍ، نحو: زيدٌ قائمٌ، و أقائمٌ الزيدانِ، وما قائمٌ الزيدانِ"^(٥).

وللمبتدأ نوعان: أحدهما: مبتدأٌ له خبرٌ، وهو ما لم يكنُ وصفاً، بل ما كانَ اسماً صريحاً^(٦)، نحو: (اللهُ ربُّنا، والمستشارُ مؤتمنٌ، وهذا أخونا). أو مؤولاً كقولنا: أن تأتيني خيرٌ لك، أي: الإتيانُ خيرٌ لك. قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٧)، أي: الصومُ خيرٌ لكم. والآخرُ: مبتدأٌ له فاعلٌ أو نائبُ فاعلٍ يُغني عن الخبرِ، ويسدُّ مسدّه، ويُشترطُ في ذلك أن يكونَ المبتدأُ وصفاً^(٨) تقدّمه نفيٌ أو استفهامٌ نحو: (أقائمٌ هذان،

وما مضروبُ العمرانِ، وهل حَسَنُ الوجهانِ، وهل أحسُّ في عينِ زيدِ الكحلِّ منه في عينِ غيره، وما فُرَشِيَّ أبواك) خلافاً للأخفش والكوفيين، فالوصفُ عاملٌ عندهم من غير قيدٍ أو شرطٍ^(٩).

وقد وَرَدَ المبتدأُ في ثلاثةٍ وسبعين موضعاً في الكتاب، ومِن أمثلته التي لها صلةٌ بالوقف والابتداء قولُ ابنِ الغزّال عن قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١٠): "الوقف على ﴿الْحَمْدُ﴾ قبيح^(١١)؛ لأنَّ ﴿لِلَّهِ﴾ خبره، والمبتدأ لا يتم دون الخبر"^(١٢). وهذا ما اتفق عليه النحويون، قال المبرِّدُ: "وهما ما لا يستغني كلُّ واحدٍ من صاحبه"^(١٣).

ابتدأتِ السورةُ بالحمدِ، والمرادُ به الشكرُ الخالصُ لله عزَّ وجلَّ، والثناءُ عليه، وحده دونَ سائرِ المعبوداتِ على ما تفضَّلَ به على عباده من نِعَمٍ لا يُحصىها عددٌ، ولا يُحيطُ بها غيره أحدٌ^(١٤)، لهذا استعملَ الحمدَ؛ لأنَّه أعمُّ من الشكرِ، فكلُّ شكرٍ حمدٌ، والعكسُ غيرُ صحيحٍ؛ لذلك حمَدَ اللهُ تعالى نفسه ولم يشكرها^(١٥). وقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ يحتملُ معنيين، الأول: الإخبار، فكأنَّه أُخبرَ أنَّ المستوجبَ للحمدِ هو اللهُ، وأنَّ المحامدَ كلَّها لله تعالى وحده. والثاني: التعليم، فكأنَّه حمَدَ نفسه وعلمَ العبادَ حمدهً، والمعنى: قولوا الحمدُ لله^(١٦). ولعلَّ المعنى الثاني: (التعليم) أقربُ، ومراده: أنَّ الله عزَّ وجلَّ حمَدَ نفسه أولاً، ثمَّ علمَ عباده حمدهً ثانياً؛ ليحمدهوه على ما أنعمَ به وتفضَّلَ، وهذا قولٌ كثيرٌ من المفسرين^(١٧).

ومسوِّغُ الابتداءِ بالحمدِ، أنَّه معرَّفٌ بأداةِ التعريفِ (ال) والتي أفادتِ استغراقَ الجنسِ للمحامدِ كلِّها^(١٨). خلافاً للزمخشري الذي منَعَ أن تكونَ الألفُ واللامُ لاستغراقِ الجنسِ، إذ قال: "والاستغراقُ الذي يتوهَّمه كثيرٌ من الناسِ وهمٌ منهم"^(١٩). وأمَّا اللامُ في الخبرِ فهي للاستحقاقِ أقربُ منه للاختصاصِ؛ لأنَّ ما قبلها معنى^(٢٠). فعَبِّرَ عن الحمدِ بالجملةِ الاسميَّةِ التي لا تتمُّ إلا بركنيها (المبتدأ والخبر)، ويكونُ الوقفُ على الأولِ منها دون الثاني قبيحاً؛ لتعلُّقه بما بعده لفظاً ومعنى.

والمعنى أنّ الله تعالى مستحقّ الحمد على كلّ ما أنعمَ به وتفضّل، ولعلّ هذا الرأي أقرب ممن جعلَ الحمدَ مقصوراً على أنّ الله تعالى لم يجعلنا من المغضوبِ عليهم ولا الضالين^(٢١). فضلاً عن أنّ جملةَ الحمدِ اسميّةٌ، ودلالاتُها الزومُ والثباتُ وملازمةُ الحال، وهذا ما يتناسبُ مع بقاء العبد حامداً لله عزّ وجلّ على الدوامِ على كلّ ما أنعمَ الله به، وليس الحمد في وقتٍ معيّنٍ أو على نعمةٍ مُعيّنة، والله أعلم.

حذف المبتدأ

ولحذفه حالتان:

إحدهما: حذف المبتدأ جوازاً.

يُحذفُ المبتدأ جوازاً إذا دلّ عليه دليل، كأن يكون جواباً عن السؤال، نحو: (كيف زيدٌ، وأين زيدٌ؟)، فيكونُ الجوابُ: (صحيحٌ، وعندنا)، ويجوزُ التصريحُ بالمبتدأ فنقول: (زيدٌ صحيحٌ، وزيدٌ عندنا)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾^(٢٢)، أي: فإساءتهُ عليها^(٢٣). الأخرى: حذفُ المبتدأ وجوباً، وذلك في حالات^(٢٤):

١. النعتُ المقطوعُ بالرفع، إذا أُريدَ به مدحٌ، نحو: (الحمدُ لله أهلُ الحمدِ، والحمدُ لله الصمدُ)، أي: هو أهلُ الحمدِ، وهو الصمدُ. أو ذمٌّ نحو: (أعوذُ بالله من إبليسِ عدوِ المؤمنين)، أي: هو عدوِ المؤمنين، أو ترحّمٌ، نحو: (مررتُ بعبدِكَ المسكينِ)، أي: هو المسكينُ، وإنما حُذفَ؛ ليعلمَ أنّه نعتٌ قُصِدَ به المدحُ أو الذمُّ، ولو برزناه لم يتبين ذلك. ٢. مخصوصٌ (نعمٌ وبئسَ) المتأخّرُ عنهما، نحو: (نعمَ الرجلُ زيدٌ، وبئسَتُ المرأةُ هندُ)، أي: هو زيدٌ، وهي هندُ.

٣. المصدرُ النائبُ منابَ الفعلِ، نحو: (صبرٌ جميلٌ)، التقدير: صبري صبرٌ جميلٌ، و(سمعٌ وطاعةٌ)، أي: أمري سمعٌ وطاعةٌ.

٤. القسم، نحو: (في ذمّتي لأفعلنَ)، والتقدير: في ذمّتي يمينٌ لأفعلنَ.

وقد ورَدَ المبتدأ المحذوفُ، في خمسةٍ وثلاثين موضعاً من الكتابِ، ومن أمثلتهِ التي لها صلةٌ بالوقفِ والابتداءِ ما ذكره ابنُ الغزّال عن قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي

فَنَتَيْنِ النَّعْتَا فِتْنَةً نُّقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴿٢٥﴾، أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى ﴿النَّعْتَا﴾، حَسَنٌ ﴿٢٦﴾ عِنْدَ مَنْ رَفَعَ ﴿فِتْنَةً﴾ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِبْتِدَاءِ، أَي: الْأُولَى فِتْنَةٌ، أَوْ إِحْدَاهُمَا فِتْنَةٌ ﴿٢٧﴾. اِخْتَلَفَتِ الْأَرَاءُ وَالْأَقْوَالُ فِي إِعْرَابِ ﴿فِتْنَةً﴾ بَيْنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، فَأَمَّا الرَّفْعُ، فَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْفَاعِلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿النَّعْتَا﴾، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ: (إِحْدَاهُمَا فِتْنَةٌ). أَوْ أَنْ تَرْتَفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: (مِنْهُمَا فِتْنَةٌ). وَأَمَّا النَّصْبُ فَفِيهِ أَوْجُهُ، الْأَوَّلُ: النَّصْبُ بِإِضْمَارِ أَعْنِي. وَالثَّانِي: النَّصْبُ عَلَى الْمَدْحِ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ تَنْتَصِبَ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ. وَأَمَّا الْجَرُّ فَعَلَى بَدَلِ التَّفْصِيلِ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿فَنَتَيْنِ﴾ ﴿٢٨﴾.

وَمَا يَعْنِينَا مِنْ هَذَا كَلِمَةُ قَوْلٍ مَنْ رَفَعَهَا عَلَى أَنَّهَا خَبْرٌ وَمَبْتَدَأُ مَحذُوفٌ. إِذْ حَذَفَ الْمَبْتَدَأَ مِنَ الْأُولَى وَأَثَبَتْ مَا يُقَابَلُهُ فِي الثَّانِيَةِ، وَحَذَفَ مِنَ الثَّانِيَةِ مَا أَثَبَتْ نَظِيرَهُ فِي الْأُولَى، فَذَكَرَ فِي الْأُولَى لِإِزْمِ الْإِيمَانِ، وَهُوَ الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَذَكَرَ فِي الثَّانِيَةِ مَلْزَمَ الْقِتَالِ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ، وَهُوَ الْكُفْرُ ﴿٢٩﴾. فَضَلَّ عَنْ ذِكْرِ الْأُخْرَى فِي الثَّانِيَةِ وَحَذَفَ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُولَى.

وَإِخْتَلَفَتِ الْأَقْوَالُ فِي تَقْدِيرِ الْمَبْتَدَأِ، فَقِيلَ: (إِحْدَاهُمَا فِتْنَةٌ)، وَقِيلَ: (أُولَاهُمَا فِتْنَةٌ)، وَقِيلَ: (هِيَ فِتْنَةٌ)، وَالْأَرْجَحُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: (إِحْدَاهُمَا فِتْنَةٌ)؛ لِأَنَّهُ قَالَ عَنِ الْفِتْنَةِ الْمَقَابِلَةِ (أُخْرَى)، فَيَلِزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْدُودُ الْأَوَّلُ بِلَفْظِ (أَحَدٍ) وَهَذَا الْإِسْتِعْمَالُ أَعْنِي (أَحْدَهُمَا، وَالْآخَرَ) ثَابِتٌ فِي التَّعْبِيرِ الْقُرْآنِيِّ، قَالَ الْعَكْبَرِيُّ (ت ٦١٦ هـ): "إِذَا قَرَّرْتَ فِي الْأَوَّلِ إِحْدَاهُمَا مَبْتَدَأً، كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ وَالْأُخْرَى، أَي: وَالْأُخْرَى فِتْنَةٌ كَافِرَةٌ" ﴿٣٠﴾. وَبَعْدَ التَّتَبُّعِ فِي السِّيَاقِ الْقُرْآنِيِّ وَجَدْتُ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ مَا عَبَّرَ عَنِ الْعَدَدِ بـ (أَحْدَهُمَا وَالْآخَرَ) إِلَّا وَكَانَ حَالُ الْمَعْدُودِ الْأَوَّلِ يَنَاقِضُ وَيُنَافِي الْمَعْدُودَ الثَّانِيَّ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فِتْنَةٌ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ ﴿٣١﴾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَقَبَّلْ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ﴾ ﴿٣٢﴾. وَقَوْلُهُ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ يُوْسُفَ الصِّدِّيقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ﴿يَا صَاحِبِي السِّجْنِ أَمَا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ خَمْرًا وَأَمَّا الْآخَرُ فَيُصَلِّبُ فَتَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْ رَأْسِهِ﴾ ﴿٣٣﴾.

وأما قوله: ﴿فِنَّةٌ﴾ فلم ترد في التعبير القرآني إلا في سياق الحرب أو ما تعلق بها كالنصر، أو الهزيمة. قال تعالى: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾^(٣٤). وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبْرَهُ إِلَّا مُنْحَرَفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُنْحَيَّرًا إِلَىٰ فِئَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾^(٣٥). وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٣٦). وقال تعالى: ﴿وَلَمْ تَكُنْ لَهُ فِئَةٌ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَ مُنتَصِرًا﴾^(٣٧). وقال تعالى: ﴿فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُونَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٣٨). قال القرطبي: "وسميت الجماعة من الناس فئَةً؛ لأنها يُفَاءُ إليها، أي: يُرَجَعُ إليها في وقت الشدة"^(٣٩).

الخبر

مفهوم الخبر

الخبر لغة

ذكر ابن فارس، أنّ الخاء والباء والراء أصلان، الأول: الخبر، ويعني: العلم بالشيء، والله تعالى خبير، أي: عالم بكل شيء، قال تعالى: ﴿وَلَا يَنْبِتُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾^(٤٠). والآخر اللين والرخاوة^(٤١). والخبر: النبأ، وأخبره خبره: أنبأه ما عنده^(٤٢).

الخبر اصطلاحاً

هو الجزء المستفيد منه السامع، المكوّن مع المبتدأ كلاماً تاماً، وبه يحصل التصديق والتكذيب، ودلالة ذلك، قولنا: (عبدالله منطلق)، فإنّ التصديق أو التكذيب يكون في الانطلاق فقط، والفائدة حاصلة فيه^(٤٣). وعرفه الشريف الجرجاني بقوله: "لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظاً، نحو: (زيد قائم)، أو تقديراً، نحو: (أقائم زيد)، وقيل: الخبر ما يصحّ السكوت عليه"^(٤٤).

ولحذفه حالتان، الأولى: الحذف جوازاً، وذلك إذا دلّ عليه دليل، كقولنا لمن يسأل: (من عندكم؟)، فنجيب: (زيد)، ولنا أن نصرح بالخبر فنقول: (زيد عندنا)^(٤٥). وبعد

إذا الفجائية، نحو: (خرجت فإذا الأسد) أي: حاضر^(٤٦). كذلك إذا عطف على مبتدأ خبره مذکور كقوله تعالى: ﴿أَكَلَهَا دَائِمٌ وَظَلَّهَا﴾^(٤٧)، أي: وظلها دائماً^(٤٨).

الثانية: حذف الخبر وجوباً

يُحذف الخبرُ وجوباً في حالات:

١. الكون المطلق بعد (لولا): يُحذف الخبرُ بعدَ (لولا) وجوباً إذا كانَ كوناً مطلقاً، نحو: (لولا زيدٌ لأنتيتك)، أي: موجود، ومن أمثلة سيبويه في هذا الباب: (لولا عبد الله لكان كذا وكذا)، قال: "أما لكان كذا وكذا، فحديثٌ معلقٌ بحديثِ لولا"^(٤٩). أما إذا كانَ الكونُ مقيداً، فإما أن يَدلَّ عليه دليلٌ أو لا، فإن لم يدلَّ عليه دليل لم يجزُ حذفه، نحو: (لولا زيدٌ سالمنا ما سلم)، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: "يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدِهِمْ - قَالَ ابْنُ الرُّبَيْرِ - بِكُفْرٍ، لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ"^(٥٠) وفي رواية لمسلم "لَوْلَا حَدِيثَانُ قَوْمِكَ بِالْكَفْرِ لَفَعَلْتُ"^(٥١). أما إذا دلَّ عليه دليله، فيجوزُ الحذفُ والإثباتُ نحو: (هل زيدٌ محسنٌ إليك) فنقول: (لولا زيدٌ لهلكتُ)، أي: لولا زيدٌ محسنٌ إلي لهلكتُ^(٥٢).

٢. أن يكونَ المبتدأ معطوفاً عليه ب(واو) هي نصٌّ في المعية ، نحو: (كلَّ رجلٍ وضيعته) أي : مقترنان^(٥٣). وذهب الكوفيون إلى عدم الحاجة إلى تقدير الخبر؛ لأنَّ قصد المعية في (الواو) بين.

٣. أن يكونَ المبتدأ قسماً مشهور القسَميِّ نحو: (لعمرك لأفعلن، وايمين الله لأفعلن) والتقدير لعمرك قسمي، وايمين الله يميني، وإن قلنا: عهد الله لأفعلن جاز إثبات الخبر وجاز حذفه؛ لعدم الصراحة في القسم^(٥٤).

٤. إذا كانَ المبتدأ مصدرًا، أو اسمَ تفضيلٍ عاملاً فيما بعده، وبعده حالٌ نائبةٌ عن الخبر لا يصلحُ أن يُخبرَ بها عن المبتدأ نحو: (حبي المالُ محسناً) والتقدير: حبي المال إذا كنت محسناً، ونحو (العبد مسيئاً فضربي) والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئاً^(٥٥) وقد وردَ الخبرُ المحذوف في كتابِ الوقفِ والابتداءِ في ثمانية مواضع، ومن أمثلته التي لها صلةٌ بالوقفِ والابتداءِ ما ذكره ابنُ الغرّال عن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ

يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ
وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴿٥٦﴾، أَنَّ الْوَقْفَ عَلَى ﴿وَالدَّوَابُّ﴾،
حَسَنٌ ﴿٥٧﴾ عِنْدَ مَنْ أَضْمَرَ الْخَبَرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾،
عَلَى تَقْدِيرٍ: وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فِي الْجَنَّةِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ ﴿٥٨﴾.

ذَكَرَ الْعَكْبَرِيُّ أَنَّ (كَثِيرًا) مُبْتَدَأٌ، وَالْخَبْرُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: مُطِيعُونَ، أَوْ مُثَابُونَ ﴿٥٩﴾
وَذَكَرَ أَهْلُ التَّفْسِيرِ أَنَّ التَّقْدِيرَ الْأَرْجَحَ: (وَكَثِيرٌ فِي الْجَنَّةِ)، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ﴾، وَبِهَذَا التَّقْدِيرِ لَا يَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾، مَعْطُوفًا
عَلَى قَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾؛ لِأَنَّ النَّاسَ
دَاخِلُونَ فِيهِ. وَهَذَا التَّقْدِيرُ عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُ اسْتِعْمَالَ الْمَشْتَرَكِ فِي مَعْنِيهِ وَهُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ
الزَّمَخْشَرِيُّ بِقَوْلِهِ: "الْفِعْلُ الْوَاحِدُ لَا يَصْحَحُ اسْتِعْمَالُهُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ عَلَى مَعْنِيَيْنِ
مُخْتَلَفَيْنِ" ﴿٦٠﴾. وَعِنْدَ مَنْ يَمْنَعُ الْجَمْعَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّ
السُّجُودَ الْمَسْنَدَ لِغَيْرِ الْعَقْلَاءِ غَيْرُ السُّجُودِ الْمَسْنَدِ لِلْعَقْلَاءِ، فَلَا يُعْطَفُ قَوْلُهُ: ﴿وَكَثِيرٌ مِنَ
النَّاسِ﴾ عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ لِاخْتِلَافِ الْفِعْلِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِمَا فِي الْمَعْنَى، فَسُجُودُ غَيْرِ الْعَقْلَاءِ
هُوَ الطَّوَاعِيَّةُ وَالْإِذْعَانُ لِأَمْرِهِ تَعَالَى، وَسُجُودُ الْعَقْلَاءِ هُوَ هَذِهِ الْكَيْفِيَّةُ الْمَخْصُوصَةُ ﴿٦١﴾.
فَجُعِلَ (كَثِيرٌ) مُبْتَدَأً؛ لَيْسَتْ قَبْلَهُ؛ لِغَيْبِ إِكْمَانِيَّةِ عَطْفِهِ عَلَيْهِ، وَخُذِفَ الْخَبْرُ لِدَلَالَةِ
خَبَرِ قَسِيمِهِ عَلَيْهِ.

اسم كان

وهو المسندُ إليه بعدَ دخولِ ِ كانَ أو إحدى أخواتها عليه، واختلفَ في عملِ كانَ
فيه، فذهبَ البصريُّونَ إلى أنها عاملةٌ فيه وفي الخبرِ، وذهبَ الكوفيُّونَ إلى أنَ (كانَ)

وأخواتها) لا عمل لها في الاسم، وهو مرفوعٌ بما رُفِعَ به قَبْلَ دخولِ كانَ عليه، أي: بالابتداءِ، والخبرُ منصوبٌ على الحال^(٦٢).

حالاتُ اسمِ كانَ:

١. الاسمُ معرفةٌ والخبرُ نكرةٌ: نكرَ سيبويه أنه إذا اجتمع في هذا البابِ أي: (كان وأخواتها) معرفةٌ ونكرةٌ، فالمعرفةُ تُجْعَلُ اسمًا؛ لأنَّ الاسمَ والخبرَ بمنزلةِ الابتداءِ كقولنا: (عبدُ الله منطلقٌ)، فنبتدأُ بالأعرفِ، ثم نذكرُ الخبرَ، وكذلك قولنا: (كانَ زيدٌ)، فقد ابتدأنا بالأعرفِ، فإذا قلنا: (حليماً) فقد أخبرنا عنه، والاسمُ والخبرُ هنا يعودان على الواحد^(٦٣). كذلك قولنا: (كانَ زيدٌ قائماً)، فقائمٌ خبرٌ عن الاسمِ (زيد) كما في الابتداءِ (زيدٌ قائمٌ). وخبرٌ كانَ هو تقريبٌ وتيسيرٌ لما يُبتدأُ به، وهو موضوعٌ للفائدة^(٦٤).

٢. الاسمُ معرفةٌ والخبرُ معرفةٌ: قال سيبويه: "وإذا كانَ معرفةً فأنت بالخيارِ، أيهما ما جعلتهُ فاعلاً رفعتُهُ ونصبتَ الآخرَ"^(٦٥). وقال الزمخشري: "ويجيئان معرفتين معاً، ونكرتين"^(٦٦). فإذا كانَ الاسمُ معرفةً والخبرُ معرفةً، فنحنُ بالخيارِ، فنجعلُ الاسمَ أيهما شئنا، فنرفعه وننصبُ الآخرَ، نحو: (كانَ زيدٌ أخاك)، وإن شئنا قلنا: (كانَ أخوك زيداً)^(٦٧).
٣. الاسمُ نكرةٌ والخبرُ نكرةٌ: ومثالُ ذلك: (ما كانَ أحدٌ مثلك) و(ما كانَ أحدٌ خيراً منك) وجازَ أن يكونَ الاسمُ نكرةً، ويُخبرُ عنه بنكرةٍ؛ لأنَّ المرادَ نفيَ أن يكونَ في مثلِ حالِهِ أو فوقَهُ أحدٌ، وفي ذلك فائدةٌ للمخاطبِ؛ لأنَّهُ معنى يمكنُ أن يُجهَلَ ويحتاجُ أن تُعلمَهُ مثلَ هذا، فإن لم تحصلْ به فائدةٌ للمخاطبِ، لم يجزْ مجيءُ النكرةِ اسماً^(٦٨).

ومثالُ اسمِ كانَ الذي له علاقةٌ بالوقفِ والابتداءِ، ما نكرهُ ابنُ الغزّالِ عن قوله تعالى: ﴿فَانْتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٦٩)، أنَّ الوقفَ على ﴿حَقًّا﴾^(٧٠)، والتقديرُ: (فانتقمنا من الذين أجمعوا وكان الانتقامُ حقاً)، ثم يُبتدأُ، ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٧١).

قال الزمخشري: "وقد يوقفُ على ﴿حَقًّا﴾ ومعناه: وكان الانتقامُ منهم حقاً، ثمَّ يبتدأُ ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾"^(٧٢). وفي هذا المعنى أي: (فانتقمنا وكان الانتقامُ حقاً ثمَّ نبتدأُ، علينا نصرُ المؤمنين)، بشارَةً للمؤمنين الذين آمنوا بمحمدٍ (صلَّى الله عليه وسلّم)،

أي: علينا نصرُكم أيها المؤمنون. وفيه بيانٌ أنّ الانتقامَ من المجرمين لم يكن ظلمًا وإنما كان عدلاً وحقًّا؛ وذلك لأنّ الانتقامَ لم يكن إلّا بعدَ أنْ أصبحوا لا فائدة تُرجى من وجودهم وبقائهم إلّا زيادة الإثم وولادة الكافرِ الفاجرِ وكان عدْمُهم خيرًا من وجودهم الخبيث^(٧٣). وكأنّه أراد التخصّصَ من إيهامِ أنْ يكونَ للعبادِ حقٌّ على الله^(٧٤). وضعفَ ابنُ عطية هذا الوجه إذ قال: "وهذا قول ضعيف؛ لأنّه لم يدرِ قدرَ ما عرّضه في نظم الآية"^(٧٥).

خبر إنّ

هو المسندُ بعدَ دخولِ (إنّ وأخواتها) عليه^(٧٦)، واختلفَ في عملِ أنّ فيه، فذهب البصريّون إلى أنّ (إنّ وأخواتها) تعملُ في الاسمِ والخبرِ، قال سيبويه: "ورعَمَ الخليلُ أنّها عملتُ عملين: الرفع، والنصب"^(٧٧). ويرى الكوفيّون أنّها عاملةٌ في الاسمِ فقط، ولا عملَ لها في الخبرِ، وحبّبتهم في ذلك أنّها عملتُ في الاسمِ؛ لشبهها بالفعلِ، ولمّا أشبهتِ الفعلَ كانتُ فرعًا عنه، والفروعُ لأبدٍ من أنْ تكونَ أضعفَ من الأصولِ، ولو عملناها عملًا لساوينا بينهما، وهذا لا يجوزُ؛ فوجبَ أنْ يبقى على رفعه قبلَ دخولها^(٧٨).

والأصلُ أنْ يؤخّرَ الخبرُ عن الاسمِ، مالم يكنِ الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، وعلّةُ تأخيرِ الخبرِ المرفوعِ عن الاسمِ المنصوبِ، أنّ هذه الحروفَ عاملةٌ عملَ الفعلِ؛ لشبهها به لفظًا ومعنى، فإنّ قُدّمَ المرفوعُ على المنصوبِ لم يُعلمْ هل هي حروفٌ أم أفعال، وقيلَ للقائلِ إنّ الأفعالَ تتصرف، والحروفَ ليست كذلك: إنّ عدمَ التصرفِ ليس دليلًا على حرفيّتها؛ لأنّ هناك أفعالًا لا تتصرفُ مثل: (نعم، وبئس، وعسى، وليس وغيرها). فضلًا عن أنّ هذه الحروفَ فرغَ عن الأفعالِ، وتقديمِ المنصوبِ على المرفوعِ فرغَ عن تقديمِ المرفوعِ على المنصوبِ؛ فالزموا الفرغَ الفرغَ، فقدموا المنصوبَ وأخروا المرفوعَ^(٧٩).

أما إذا قام مقام مرفوعها ظرفاً أو جاراً ومجروراً، جاز تقديم الخبر وتأخيرُهُ؛ لأنَّه ليس خبراً في الأصل، وإنما هو معمولُ الخبرِ المقدَّر، ودليلُ ذلك معنى قولنا: (إنَّ في الدارِ زيِّداً) و(لعلَّ عندَكَ عمراً)، هو: (إنَّ في الدارِ زيِّداً كائناً) و(لعلَّ عندَكَ عمراً كائناً)^(٨٠).

وقد وردَ خبرُ إنَّ في موضعين في الكتاب فقط، ومن أمثلته التي له فيها صلةٌ بالوقف والابتداء ما ذكره ابن الغزَّال عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٨١)، أنَّ الوقف على ﴿عَمَلًا﴾، عند مَنْ جعل ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ﴾ خبراً لـ ﴿إِنَّ﴾ الأولى، والمعنى: إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَهُمْ^(٨٢).

ذكرَ الفراء أنَّ (إِنَّا لَا نُضِيعُ) خبرُ (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا)، والمعنى: إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا. فتركَّ الكلامُ الأولُ واعتمَدَ على الثاني بنيةً التكرير. وهو كقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾^(٨٣)، ثم قال: ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾، يريد: يسألونك عن قتالٍ فيه بالتكرير^(٨٤). وقال الطبري: "وجائزُ أن يكونَ خبرُها قوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾، فيكونُ الكلام: إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا، فتركَّ الكلامُ الأولُ، واعتمَدَ على الثاني بنيةً التكرير"^(٨٥). والمعنى: إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَهُمْ؛ لأنَّ ذَكَرَ (مَنْ) كذا (الذي)، وذكَّرَ (حُسْنَ الْعَمَلِ) كذا (الإيمان). فيكونُ القول: إنَّ الذين يعملون الصالحاتِ إنَّ الله لا يُضِيعُ أَجْرَ مَنْ آمَنَ، مثلُ القول: إنَّ الله لا يضيعُ أَجْرَهُمْ^(٨٦). ويكونُ قولُهُ تعالى: ﴿أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَاتٌ عَدْنٌ﴾^(٨٧) استئنافَ الإخبارِ للتوضيح^(٨٨).

خبر لا النافية للجنس

هو المسندُ بعدَ دخولِ (لا) عليه^(٨٩). ويُحذفُ جوازاً على لغةِ أهلِ الحجازِ إذا دلَّ عليه دليلٌ، نحو: (لا مالَ، ولا بأسَ، ولا حولَ ولا قوَّةَ، ولا إلهَ إلا اللهُ)، والمعنى: (لا مالَ لنا، ولا بأسَ عليك، ولا حولَ ولا قوَّةَ لنا، ولا إلهَ في الوجودِ إلا اللهُ). وأمَّا بنو تميم، فلا

يُجيزون التصريح به مطلقاً، قال الزمخشري: "ويحذفه الحجازيون كثيراً، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً"^(٩٠). فهو من الأصول المرفوضة عندهم، ويأولونه بالنعته على محل الاسم، ومثال ذلك: (لا رجل أفضل منك)، ف(أفضل) نعت عندهم على محل (رجل) إذ محله الابتداء^(٩١). أما إذا لم يدل عليه دليل فيجب أن يثبت؛ لعدم العلم به^(٩٢)، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (لا أحد أغير من الله)^(٩٣).

ورد ابن مالك على الزمخشري قوله: " وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً". قال: "وليس بصحيح"؛ لأن حذف الخبر دليل على عدم الفائدة منه، والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه^(٩٤).

ومثال خبر لا النافية للجنس الذي له علاقة بالوقف والابتداء، قول ابن الغزالي عن قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^(٩٥): "والوقف على ﴿رَيْبَ﴾ لا يتم، عند من جعل ﴿فيه﴾ خبراً لـ(لا)، ويجوز أن يكون خبر (لا) محذوفاً، وتكون ﴿لا رَيْبَ﴾ بمعنى: (لا شك)... والوقف على ﴿فيه﴾ حسن^(٩٦) عند من جعل ﴿فيه﴾ خبراً لـ(لا) وجعل ﴿هُدًى﴾ خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير: هو هدى"^(٩٧).

قال العكبري: "وقوله: ﴿فيه﴾ فيه وجهان: أحدهما: هو في موضع خبر لا، ويتعلق بمحذوف تقديره: لا ريب كائن فيه، فيقف حينئذ على فيه. والوجه الثاني: أن يكون ﴿لا رَيْبَ﴾ آخر الكلام وخبره محذوف للعلم به، ثم تستأنف، فتقول فيه هدى"^(٩٨).

لا يجوز الوقف على ﴿رَيْبَ﴾ عند من جعل ﴿فيه﴾ خبر (لا)، قال ابن الأنباري: "والوقف على ﴿رَيْبَ﴾ قبيح؛ لأن ﴿فيه﴾ خبر التبرئة"^(٩٩). فإن وقفنا على ﴿رَيْبَ﴾ قدرنا خبر (لا) والمعنى: لا ريب واقع أو كائن أو موجود فيه، قال الزمخشري: "وعن نافع وعاصم أنهما وقفا على (لا رَيْبَ) ولا بد للواقف من أن ينوي خبراً، ونظيره قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾"^(١٠٠)، وقول العرب: "لا بأس"^(١٠١). ثم ابتدأنا: ﴿فيه هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، بتقديم الخبر على المبتدأ^(١٠٢).

وأما من جعل (فيه) خبر (لا) فالوقف عليها حسن؛ لاستقرار اللفظ والمعنى، ولكن لا يحسن الابتداء بما بعدها؛ لأن الكلام على الكتاب لا زال مستمراً. قال الزمخشري:

"والوقف على (فيه) هو المشهور" (١٠٣). والهاء التي في (فيه) عائدة على الكتاب، فكأنه قال: لا شك في ذلك الكتاب أنه من عند الله هُدى للمتقين (١٠٤). فلا ريب يعتري هذا الكتاب؛ لكمالِ حقائقه ووضوحِ مقاصده، والبراهين القاطعة المثبتة أنه من عند الله تعالى (١٠٥). وعلى هذا الوجه يكونُ خبرُ الهدى في قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾، مفسراً بخبر (لا) والتقدير: لا ريب فيه، فيه هدى للمتقين (١٠٦).

وعلى الرغم من أن تأخير خبر (لا) على اسمها هو الأصل، إلا إن في تأخيره هنا قصداً وغاية، فقد قال جلَّ شأنه: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ولم يقل: (لا فيه ريب) على حدِّ قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ (١٠٧)؛ لأنَّ التقديمَ غالباً ما يكونُ للأهم، والأهمُّ هنا نفيُّ الريبِ بالكلية عن الكتاب، ولو قال: (لا فيه ريب) لأشعر بالبعد عن المراد، ولأوهم أن كتاباً غيره قد حصل فيه الريب، كما قُصد من قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾، تفضيلُ خمرِ الجنة على خمرِ الدنيا، بأنَّها لا تتغال العقول كما تغتالها خمرُ الدنيا (١٠٨).

الفاعل

الفاعل لغة:

قال ابن فارس: "الفاء والعين واللام، أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على إحداثِ شيءٍ من عملٍ وغيره" (١٠٩). وكلُّ اسمٍ أسندَ إليه فعلٌ أو اسمٌ فهو فاعل (١١٠).

والفاعل في الاصطلاح: هو الذي يكونُ مع فعله جملةً يحسُّ السكوتُ عليها، وتحصلُ بها الفائدةُ للمخاطبِ، والفاعلُ وفعله بمنزلةِ الابتداءِ والخبر، فقولنا: (قامَ زيدٌ) بمنزلة قولنا: (القائمُ زيدٌ)؛ لذلك كان حكمهُ الرفع. والنفيُّ والإيجابُ فيه سواء، فقولنا: (قامَ زيدٌ) بمنزلة (لم يَقمَ زيدٌ)، وإنَّما رُفِعَ (زيدٌ) في حالةِ النفي؛ ليعلمَ من الذي نُفِيَ عنه القيامُ ومُنِعَ أن يكونَ فاعلاً (١١١). ويُعرفهُ الكثير من النحويين بقولهم: كلُّ اسمٍ ذُكِرَ بعدَ فعلٍ وأُسندَ ونُسِبَ ذلك الفعلُ إليه (١١٢).

حكمه

اتَّفَقَ النحويّون جميعاً على أنّ الفاعلَ مرفوعٌ؛ وذلك لأسباب منها: إنّ الفاعلَ وفعله بمنزلة الابتداء والخبر، وكذلك لأنّه يكون مع فعله كلاماً تامّاً يحسن السكوت عليه، فضلاً عن أنّ رفعَ الفاعلِ يميّزه عن المفعول المنصوب^(١١٣).

وأُعطيَ الفاعلُ الرفعَ والمفعولُ النصبَ؛ لأنّ الفعلَ لا يأخذُ إلاّ فاعلاً واحداً، ويتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة، وقد يتعدى إلى خمسة أشياء، وهي: (المصدر، وظرف الزمان، وظرف المكان، والمفعول له، والحال) وحكمها النصبُ جميعاً، والرفعُ أثقلُ مِنَ النصبِ؛ فأعطوا الرفعَ وهو الأثقلُ للأقل، وأعطوا النصبَ وهو الأخفُّ للأكثر. أما من حيثِ القوّة فالفاعلُ أقوى من المفعولِ، والرفعُ أقوى من النصبِ، فأُعطيَ الأقوى للأقوى والأضعفُ للأضعفِ. وأمّا رافعُ الفاعلِ فهو الإسنادُ، ودلالةُ ذلك أنّه يرتفعُ في النفي والإيجاب^(١١٤). وقد وردَ الفاعلُ في ثلاثة مواضع في الكتاب فقط، ومن أمثلته التي لها صلة بالوقف والابتداء قولُ ابنِ الغزالي عن قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾^(١١٥): "﴿رِجَالٌ﴾" وقف^(١١٦) لمن قرأ ﴿يُسَبِّحُ﴾، وهو فاعله ثمّ يبتدأ ﴿لَا تُلْهِيهِمْ﴾^(١١٧).

قال العكبري: "و(يُسَبِّحُ) بكسرِ الباءِ، والفاعلُ (رجالٌ). وبالفتح على أن يكونَ القائمَ مقامَ الفاعلِ له"^(١١٨). وقد قرأ عامةُ قراءِ الأمصارِ: ﴿يُسَبِّحُ﴾ بالكسرِ، والمعنى: يصلّي له فيها رجالٌ، ويُجَعَلُ ﴿يُسَبِّحُ﴾ فعلاً للرجالِ وخبراً عنهم، فترفعُ به الرجال^(١١٩). والمعنى يُسَبِّحُ له فيها رجالٌ أي: يصلّي، له فيها بالغدوِّ والآصالِ، أي: بالغدوةِ والعشيِّ. وعند أهلِ التفسيرِ أنّ المرادَ بالغدوِّ والآصالِ: الصلواتُ المفروضاتُ؛ لأنّ التي تودى بالغدوةِ صلاةُ الصبحِ والتي تودى بالآصالِ صلواتُ الظهرِ والعصرِ والعشاءين؛ لأنّ اسمَ الأصلِ يجمعُهما، وقيل: إنّ المرادَ صلاةَ الصبحِ والعصرِ. وحُصِّصَ الرجالُ بالذكرِ؛ لأنّهُ ليس على النساءِ جمعةٌ ولا جماعةٌ في المسجد، ثم قال عن هؤلاء الرجالِ: لا تلهيهم، لا تشغلهم، تجارةٌ، وحُصِّصَتِ التجارةُ بالذكرِ؛ لأنّها أعظمُ ما يشتغلُ به الأنسانُ عن الصلواتِ^(١٢٠). فالوقفُ على قوله: ﴿رِجَالٌ﴾ حسنٌ؛ لتمامِ الكلامِ مع ما قبله لفظاً

ومعنى، ولكنهُ ما زال مُستمرّاً عن هؤلاءِ الرجالِ المقيمين للصلاة، الذين لا تُلهيهم تجارةٌ ولا بيعٌ عن ذكرِ الله؛ لذلك حَسُنُ السكوتُ عليه.

توابع المرفوعات

التوكيد

قال ابنُ فارس: "الواو والكاف والداالُ كَلِمَةٌ تدلُّ على شِدِّ وإِحكام. وأوكَدَ عقَدَكَ، أي: شدَّهُ" (١٢١). والتأكيْدُ لغةٌ في التوكيد، وقد أكَدْتُ الشيءَ وكدتُهُ بمعنى، وبالواو أفصَحُ من الهمزة (١٢٢). ووَكَّدَ العَقْدَ والعَهْدَ: أوثقه، وأوكَدْتُ وأكَدْتُ الشيءَ شددته (١٢٣).

التوكيدُ في الاصطلاح: لفظٌ يَتَّبَعُ الاسمَ المؤكَّد؛ لرفعِ اللبسِ وإزالةِ الاتساع، وتوكَّدَ المعارفُ دون النكراتِ (١٢٤). وقال الشريف الجرجاني: "التأكيْد: تابعٌ يقرِّرُ أمرَ المتبوعِ في النسبةِ أو الشمولِ، وقيل: عبارةٌ عن إعادةِ المعنى الحاصل قبله" (١٢٥).

والتوكيد على ضربين هما: لفظي ومعنوي، أو صريح وغير صريح.

التوكيد اللفظي

ويجري على الألفاظِ كلِّها، سواءً أكانت أسماءً أم أفعالاً أم حروفاً (١٢٦)، مفردةً كانت، نحو: (جاءَ عبدُ اللهِ عبدُ اللهِ، وضربتُ زيداً زيداً)، أم جملةً والتي يكثرُ مجيءُ حرفِ العطفِ معها كقوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ (١٢٧). وقوله تعالى: ﴿أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى﴾ (١٢٨). ويتركُّ العاطفُ مع الجملةِ عند إيهامِ التعددِ وذلك نحو: (ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً). كما و يجوزُ في الضمائرِ أن يؤكِّدَ بعضها البعض، فيجوزُ لضميرِ الرفعِ المنفصلِ أن يؤكِّدَ كلَّ ضميرٍ متَّصلٍ وذلك نحو: (قمتُ أنتَ، وأكرمتُك أنتَ، ومررتُ بك أنتَ) (١٢٩). أما إذا كان الضميرُ متَّصلاً، وجبَ اتصاله بما اتصل به المؤكِّد، وذلك نحو: (قمتُ قمتُ) و(مررتُ بك بك) (١٣٠). وكذلك الأمرُ مع الحروفِ التي ليست بحروفِ جواب، فيجبُ أن يُعادَ معه ما اتصل بالمؤكِّد نحو: (إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائمٌ) ولا يجوز: (إنَّ إنَّ زيداً قائمٌ). فإنَّ كانت حروفُ جوابٍ ك (نعم، وبلى،

وجير، وأجل، وإي، ولا) جاز إعادته وحده، نحو: (أقام زيد؟) فنقول: (نعم نعم) أو (لا لا) (١٣١).

وقد وردَ التوكيد اللفظي في موضعين في الكتاب فقط، ومن أمثلته التي لها صلة بالوقف والابتداء: قول ابن الغزالي عن قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ (١٣٢): "ولا وقفَ على ﴿هَيْهَاتَ﴾ الأولى دون الثانية؛ لأنَّ الثانية تأكيدٌ لما قبلها" (١٣٣).

قال مكي بن أبي طالب القيسي: "وكررَت هيهاتُ للتأكيد" (١٣٤)، أي: لتأكيد بُعد وقوع الامر، قال ابن عباس (رضي الله عنهما، ت ٦٩هـ): "﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ بعيدًا بعيدًا (لِمَا تُوعَدُونَ) لَا يَكُونُ هَذَا" (١٣٥). وفي توكيد ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ دلالة على إحالة الامر، أي: بَعْدَ بَعْدٍ جَدًّا بحيثُ صارَ ممتنعًا، ولم يُرْفَعْ ما بعده به بل قُطِعَ عنه باللام؛ تفخيماً له، فكأنَّه قيل: لأي شيء هذا الاستبعاد؟ قال: ﴿لِمَا تُوعَدُونَ﴾، فكأنَّهم قالوا: إنَّا لا نُبعثُ أصلاً، واتَّصلَ به: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا﴾ (١٣٦)، أي: الحالة التي لا يُمكنُ لنا سواها، وهي: ﴿إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ (١٣٧). قال الالوسي (ت ١٢٧٠هـ): "هَيْهَاتَ تَكْرِيرٌ لِتَأْكِيدِ البُعْدِ، والغالب في هذه الكلمة مجيئُها مكررة" (١٣٨).

ونكر المراغي (ت ١٣٧٠هـ): أن المعنى: بَعْدَ ما توعدون أيها القوم، فإنكم بَعْدَ موتكم ومصيركم ترابًا وعظامًا تُخرجون من قبوركم للبعث والحساب ثم الجزاء على ما كنتم تعملون. وقد أكدوا هذا الإنكار بقولهم: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ (١٣٩)، أي: لا حياة إلا هذه الحياة في الدنيا، تموت الأحياء منا فلا تحيا، ويحدث آخرون منا ويولدون، وما نحن بمبعوثين بعد الموت، إنما مثلنا مثل الزرع يُحصدُ هذا وينبتُ ذاك (١٤٠). وجاء ما بعدها مجرورًا باللام وهو الانصاح على الاستغناء عن فاعل اسم الفعل للعلم به؛ لأنَّ (هيهات) لا تقع غالبًا إلا بعد كلام، فيؤتى باللام لتبيين وإيضاح المراد من الفاعل، فيحصل بذلك إجمالٌ ثم تفصيلٌ يفيدُ تقوية الخبر (١٤١).

نتائج البحث:

١. الوقف والابتداء: علمٌ تجبُ مراعاتُهُ على كلِّ مسلمٍ؛ ليتسنى له معرفةُ المواطنِ التي يقفُ عندها، من غيرِ إخلالٍ بالمعنى أو الوقوعِ في المحذورِ، والأدلةُ على ذلك كثيرة.
٢. لعلمِ الوقفِ والابتداءِ صلةٌ بيّنةٌ واضحةٌ بمستوياتِ اللغة: (الصوتي، النحوي، والدلالي)، وأمّا صلته بالمستوى الصرفي فمحدودةٌ جدًا.
٣. تُعدُّ علاقةُ علمِ الوقفِ والابتداءِ بعلمِ النحوِ من أوشجِ العلائقِ بينَ علمينِ مُستقلّين عن بعضهما؛ لما يترتبُ على اختلافِ مواطنِ الوقفِ من اختلافِ في التوجيهاتِ الإعرابيّةِ. فضلًا عن أنّ موافقةَ العربيّةِ واحدةٌ من أركانِ القراءةِ الثلاثة.
٤. إنّ للوقفِ والابتداءِ أثرًا كبيرًا في بيانِ الإعجازِ القرآني، وإيضاحِ مقاصدهِ. ولم يكنِ الغرضُ منه راحةً القارئِ وأخذَ النفسِ فحسب.
٥. يُعدُّ كتابُ الوقفِ والابتداءِ لابنِ الغزّالِ من أهمِّ الكتبِ التي صنّفَتْ في هذا العلمِ؛ بسببِ قربهِ من عهدِ المؤلّفينِ الأوائلِ الذين صنّفوا أمهاتِ الكتبِ في هذا العلمِ، فضلًا عن منهجهِ الدقيقِ.
٦. يُعدُّ ابنُ الغزّالِ أوّلَ من عبّرَ بالحروفِ الدالّةِ على الوقوفِ من غيرِ التصريحِ بأسمائها، فضلًا عن عنايتهِ ببيانِ المواطنِ التي يكثرُ فيها كلُّ وقف.
٧. انفردَ ابنُ الغزّالِ بذكرِ مواضعِ للوقفِ، ولم تُشرِ إليها الكتبُ السابقة، وعدّها خمسون موضعًا.
٨. حوى الكتابُ نصوصًا كثيرةً من كُتبٍ مفقودةٍ مع الإشارةِ إلى أصحابها، مما يجعلُ الكتابَ شاهدًا على مؤلّفاتِ المُتقدّمين التي لم تصلنا.

الهوامش

(١) البرهان في علوم القرآن: ٢٤٣/١.

(٢) يُنظر: مقاييس اللغة: ٢١٢/١.

(٣) سورة البروج: ١٣.

(٤) شرح المفصل: ٨٣/١.

- (٥) التعريفات: ١٩٧.
- (٦) ونعني بالصریح: (الاسم الظاهر، اسم الإشارة، الاسم الموصول، الضمير، المعرّف بـ ال، المضاف إلى المعرفة، اسم الاستفهام، اسم الشرط).
- (٧) سورة البقرة: ١٨٤.
- (٨) ونعني الوصف: (اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والاسم المنسوب). يُنظر: التصريح على التوضيح: ١٩١/١.
- (٩) يُنظر: شرح الكافية: ٣٣١/١.
- (١٠) سورة الفاتحة: ٢.
- (١١) وهذا قولُ ابن الأتباري والنحاس، يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٤٧٤/١، والقطع والانتناف: ٣٦.
- (١٢) الوقف والابتداء: ٢٢٢/١.
- (١٣) المقتضب: ١٢٦/٤.
- (١٤) يُنظر: جامع البيان: ١٣٥/١.
- (١٥) يُنظر: النكت والعيون: ٥٣/١.
- (١٦) يُنظر تفسير القرآن للسماعي: ٣٥/١.
- (١٧) يُنظر: بحر العلوم: ١٦/١، جامع البيان: ١٣٥/١، تفسير الماتريدي: ٣٥٧/١، الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ١٠٨/١، المحرر الوجيز: ٦٦/١.
- (١٨) يُنظر: المحرر الوجيز: ٦٦/١.
- (١٩) الكشّاف: ١٠/١.
- (٢٠) يُنظر: تفسير القرآن للسماعي: ٣٥/١.
- (٢١) يُنظر: بحر العلوم: ١٦/١.
- (٢٢) سورة فُصِّلَتْ: من الآية ٤٦.
- (٢٣) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٣٥٣/١، شرح ابن عقيل: ٢٤٦/١.
- (٢٤) يُنظر: أوضح المسالك: ٢١٤/١ - ٢١٦.
- (٢٥) سورة آل عمران: من الآية ١٣.
- (٢٦) وهو حسنٌ عند ابن الأتباري أيضًا، يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٥٧٩/١، وكافٍ عند النحاس، والداني، يُنظر: القطع والانتناف: ١٢٠، والمكتفى في الوقف والابتداء: ٣٨.
- (٢٧) يُنظر: الوقف والابتداء: ٣٤٨/١.
- (٢٨) يُنظر: الدرّ المصون: ٤٤/٣ - ٤٦.
- (٢٩) يُنظر: البحر المحيط: ٤٥/٣.

- (٣٠) التبيان في إعراب القرآن: ٢٤٣/١.
- (٣١) سورة آل عمران: من الآية ١٣.
- (٣٢) سورة المائدة: من الآية ٢٧.
- (٣٣) سورة يوسف: من الآية ٤١.
- (٣٤) سورة البقرة: من الآية ٢٤٩.
- (٣٥) سورة الأنفال: من الآية ١٦.
- (٣٦) سورة الأنفال: ٤٥.
- (٣٧) سورة الكهف: ٤٣.
- (٣٨) سورة القصص: من الآية ٨١.
- (٣٩) الجامع لأحكام القرآن: ٢٥/٤.
- (٤٠) سورة فاطر: من الآية ١٤.
- (٤١) يُنظر: مقاييس اللغة: ٢٣٩/٢.
- (٤٢) يُنظر: القاموس المحيط: ٣٨٢/١.
- (٤٣) يُنظر: شرح المفصل: ٨٧/١.
- (٤٤) التعريفات: ٩٦.
- (٤٥) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٣٥٣/١.
- (٤٦) يُنظر: أوضح المسالك: ٢١٧/١.
- (٤٧) سورة الرعد: من الآية ٣٥.
- (٤٨) يُنظر: على التوضيح: ٢٢٣/١.
- (٤٩) يُنظر: الكتاب: ١٢٩/٢.
- (٥٠) رواه البخاري: ٣٧/١، رقم الحديث: ١٢٦.
- (٥١) رواه مسلم: ٩٦٩/٢، رقم الحديث: ١٣٣٣.
- (٥٢) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٣٥٦/١.
- (٥٣) يُنظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٤٨٨/١.
- (٥٤) أوضح المسالك: ٢١٩/١ - ٢٢٩.
- (٥٥) يُنظر: حاشية الصبان: ٤٨٨/١.
- (٥٦) سورة الحج: من الآية ١٨.
- (٥٧) وتأم عند الداني، يُنظر: المكتفى: ١٣٧.
- (٥٨) يُنظر: الوقف والابتداء: ٣٣٥/٢.
- (٥٩) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٣٧/٢.
- (٦٠) الكشاف: ١٤٩/٣.

- (٦١) يُنظر: الدر المصون: ٢٤٥/٨.
- (٦٢) يُنظر: البيان في شرح اللمع: ١٣٩.
- (٦٣) يُنظر: الكتاب: ٤٧/١-٤٨.
- (٦٤) شرح المفصل: ٩١/٧.
- (٦٥) الكتاب: ٤٩/١.
- (٦٦) المفصل: ٣٥١.
- (٦٧) يُنظر: شرح المفصل: ٩٥/٧.
- (٦٨) يُنظر: الكتاب: ٥٤/١.
- (٦٩) سورة الروم: من الآية ٤٧.
- (٧٠) وقال ابن الأَثْبَارِي: "والاختيار أن يكونَ النصر اسم كان والحق خبر... كأنه قال: وكان نصر المؤمنين حقاً علينا" إيضاح الوقف والابتداء: ٨٣٤/٢. وذكر النحاس والداني: (وكان انتقامنا حقاً) يُنظر: القطع والائتناف: ٤٠٣، والمكتفى: ١٦٢.
- (٧١) يُنظر: الوقف والابتداء: ٤٨٩/٢.
- (٧٢) الكشاف: ٤٨٤/٣.
- (٧٣) يُنظر: مفاتيح الغيب: ١٠٨/٢٥.
- (٧٤) يُنظر: التحرير والتنوير: ١٢٠/٢١.
- (٧٥) المحرر الوجيز: ٣٤١/٤.
- (٧٦) يُنظر: التعريفات: ٩٦.
- (٧٧) الكتاب: ١٣١/٢.
- (٧٨) يُنظر: الأئصاف في مسائل الخلاف: ١٤٤/١، رقم المسألة: ٢٢.
- (٧٩) يُنظر: أسرار العربيّة: ١٢٣.
- (٨٠) يُنظر: شرح الكافية: ٤٧٣/١.
- (٨١) سورة الكهف: ٣٠.
- (٨٢) يُنظر: الوقف والابتداء: ٢٦٢/٢.
- (٨٣) سورة البقرة: من الآية ٢١٧.
- (٨٤) يُنظر: معاني القرآن: ١٤٠/٢.
- (٨٥) جامع البيان: ١٦/١٨.
- (٨٦) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٨٣/٣.
- (٨٧) سورة الكهف: من الآية ٣١.
- (٨٨) يُنظر: البحر المحيط: ١٧٠/٧.
- (٨٩) يُنظر: التعريفات: ٩٦.

- (٩٠) المفصل: ٥٢.
- (٩١) يُنظر: شرح المفصل: ١٠٧/١.
- (٩٢) يُنظر: همع الهوامع: ٥٣٠/١.
- (٩٣) رواه البخاري: ٥٧/٦، رقم الحديث: ٤٦٣٤، ومسلم: ٤/٤١٤، رقم الحديث: ٢٧٦٠، الترمذي: ٥/٤٣١، رقم الحديث: ٣٥٣٠.
- (٩٤) يُنظر: شرح الكافية الشافية: ٥٣٧/١.
- (٩٥) سورة البقرة: ٢.
- (٩٦) وكافٍ عند الداني، يُنظر: المكتفى: ١٨.
- (٩٧) الوقف والابتداء: ٢٣٢/١.
- (٩٨) التبيان في إعراب القرآن: ١٥/١.
- (٩٩) إيضاح الوقف والابتداء: ٤٨٧/١.
- (١٠٠) سورة الشعراء: من الآية ٥٠.
- (١٠١) الكشاف: ٣٥/١.
- (١٠٢) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٧٠/١.
- (١٠٣) الكشاف: ٣٥/١.
- (١٠٤) يُنظر: جامع البيان: ٢٢٩/١.
- (١٠٥) يُنظر: زهرة التفاسير: ١٠٠/١.
- (١٠٦) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٧٠/١.
- (١٠٧) سورة الصافات: من الآية ٤٧.
- (١٠٨) يُنظر: اللباب في علوم الكتاب: ٢٦٩/١، الجدول في إعراب القرآن: ٣٤/١.
- (١٠٩) مقاييس اللغة: ٤/٥١١، مادة: (فَعَلَ).
- (١١٠) الكليات: ٦٧٥.
- (١١١) يُنظر: المقتضب: ٨/١.
- (١١٢) يُنظر: اللمع في العربية: ٣١، أسرار العربية: ٧٨، شرح المفصل: ٧٤/١.
- (١١٣) يُنظر: المقتضب: ٨/١.
- (١١٤) يُنظر: أسرار العربية: ٧٨.
- (١١٥) سورة النور: ٣٦-٣٧.
- (١١٦) وهو حسن عند ابن الأنباري يُنظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٧٩٨/٢.
- (١١٧) يُنظر: الوقف والابتداء: ٣٨٠/٢.
- (١١٨) يُنظر: التبيان في إعراب القرآن: ٩٧١/٢.
- (١١٩) يُنظر: جامع البيان: ١٩١/١٩.
- (١٢٠) يُنظر: حقائق التأويل: ٤٢٩/٣-٤٣٠.

- (١٢١) مقاييس اللغة: ١٣٨/٦، مادّة: (وَكَدَ)
 (١٢٢) الصحاح: ٤٤٢/٢، مختار الصحاح: ٣٤٤، مادّة: (وَكَدَ)
 (١٢٣) يُنظر: لسان العرب: ٤٦٦/٣. مادّة: (وَكَدَ).
 (١٢٤) اللّمع في العربيّة: ٨٤.
 (١٢٥) التعريفات: ٥٠.
 (١٢٦) يُنظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: ١٠٥٦/٢.
 (١٢٧) سورة النبأ: ٤ - ٥.
 (١٢٨) سورة القيامة: ٣٤ - ٣٥.
 (١٢٩) يُنظر: أوضح المسالك: ٣٠١/١ - ٣٠٣.
 (١٣٠) يُنظر: شرح ابن عقيل: ٢١٥/٣.
 (١٣١) يُنظر: شرح الشافية الكافية: ١١٨٦/٢.
 (١٣٢) سورة المؤمنون: ٣٦.
 (١٣٣) يُنظر: الوقف والابتداء: ٣٥٨/٢.
 (١٣٤) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: ٥٠٢/٢.
 (١٣٥) تنوير المقباس من تفسير ابن عبّاس: ٢٨٧.
 (١٣٦) سورة المؤمنون: من الآية ٣٧.
 (١٣٧) يُنظر: نظم الدر: ١٣٩/١٣.
 (١٣٨) روح المعاني: ٢٣٣/٩.
 (١٣٩) سورة المؤمنون: من الآية ٣٧.
 (١٤٠) يُنظر: تفسير المراغي: ٢٣/١٨.
 (١٤١) يُنظر: التحرير والتنوير: ٥٥/١٨.

المصادر والمراجع

- ١- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف، أبو محمّد، جمال الدين، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

- ٤ - إيضاح الوقف والابتداء: محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- ٥ - بحر العلوم: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ).
- ٦ - البحر المحيط في التفسير: أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٧ - البيان في شرح للمع: ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ)، إملاء: الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت ٥٣٩هـ)، تحقيق: د. علاء الدين حمويّ، دار عمّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٨ - التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي للنشر.
- ٩ - التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤هـ.
- ١٠ - التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهرّي (ت ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١١ - التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١٢ - تفسير القرآن: منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد السمعاني (ت ٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٣ - تفسير الماتريدي: محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ١٤ - تفسير المراغي: أحمد بن مصطفى المراغي (ت ١٣٧١هـ)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.

- ١٥ - تنوير المقباس من تفسير ابن عباس: يُنسب لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - (ت ٦٩هـ)، جمعه: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية . لبنان.
- ١٦ - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- ١٧ - جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري (٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٨ - الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية . القاهرة.
- ١٩ - حاشية الصبان على شرح الأسموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٠ - الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم . دمشق.
- ٢١ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي (ت ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ٢٢ - زهرة التفسير: محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بأبي زهرة (ت ١٣٩٤هـ)، دار الفكر العربي.
- ٢٣ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري المعروف بابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٢٤ - شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق: د. يحيى بشير المصري، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامع الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

- ٢٥ - شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. مكة المكرمة، الطبعة الأولى.
- ٢٦ - شرح المفصل: ابن علي بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، صححه وعلق عليه مشيخة الأزهر الشريف، عنيت بطبعه ونشره إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها محمد منير عبدة أغا الدمشقي. مصر.
- ٢٧ - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٨هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين. بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢٨ - صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي. بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م. الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٩ - القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٣٠ - القطع والائتلاف: أبو جعفر أحمد بن إسماعيل النخاس (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ. ٢٠٠٢ م.
- ٣١ - الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي. القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٣٢ - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي. بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
- ٣٣ - الكشف والبيان عن تفسير القرآن: أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي. بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٣٤ - اللباب في علوم الكتاب: سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت. لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- ٣٥ - لسان العرب: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، دار صادر . بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- ٣٦ - اللعم في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية . الكويت.
- ٣٧ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ٣٨ - مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة . بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- ٣٩ - معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب . بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٤٠ - معاني القرآن: أبو الحسن المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٠هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي . القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٤١ - معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
- ٤٢ - المفصّل في صنعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جارالله الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال . بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- ٤٣ - معجم مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٤٤ - المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب . بيروت.
- ٤٥ - المكفّى في الوقف والابتداء: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

- ٤٦ - النكت والعيون: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، المعروف بالماوردي (ت ٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٤٧ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - مصر.
- ٤٨ - الوقف والابتداء: أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن الغزال النيسابوري (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: طاهر محمد الهمس، طُبِعَ بموجب إذن الطباعة من المجلس الوطني للإعلام بدولة الإمارات، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.